في هذه التيمم بدلا عن غسل جميع البدن بخلاف التي قبلها فانه بدل عن
غسل الاعضاء الاربعة وبدل عن غسل جميع البدن فافترقا اهـ ح ر وما
ذكره من انه لابد من تعيين استظهار ونقله عن فتاوى م ر اما حلق
الراس فاعلم منه ان حلق الراس تارة يسن وذلك في ثلاث مواضع
في النسك وسابع الولادة وكافر اسلم وتارة يكره وذلك للمضحي في غير
ذي الحجة وتارة يباح وهو فيما عدا ذلك فاحفظه وقد مر طيل ذلك
هو قوله تعالى واذا اقرئ القران الخ ويكره اي كراهة تنزيه على المعتمد
ان يتخطى الخ فقد اذيت الناس بتخطيك واتيت بالمذموم اقصر نهاية اهـ ح
رجل او رجلين اي صف او صفين كما مر به قل وعبارة مر اي صف
او صفين اذ لا يتصور تخطي رجل لانه اذا كان باحد جانبيه فرجة فالمرور
منها ليس من التخطي اهـ لتقصير القوم باخلاء فرجة المقام للامام
فلو قال باخلائها كما في تنه المنهج كان اولى لكن ينافي اوجد الا ان يتخط
ح خلاف الاولى فان زاد في التخطي عليهما اي الرجلين وذكر الغاية
اعني بقوله ولو بين صف واحد غير مستقيم فقامله قول ورجحان
ان يتعدموا الخ فان لم يرج سدها فلا يكره التخطي ولو اكثر من رجلين
وبين البيت العتيق اي الكعبة اي يوم القيامة او المراد بالنور
الثواب مجازا في ما بين ان يجلس الامام اي للجلوس الاول في ابتدا
الخطبة الاولى كما يوخذ من كلام م ر اه مر حوس فان صلاتكم معروضة
عليّ ظاهره انها تعرض عليه كل وقت الجمعة وغيرها وفيه رد على ما
من انها تعرض عليه في غير الجمعة وليلتها اما في الجمعة وليلتها
فيسمعها اي الصلاة عليه بنفسه اه قلت وكونها تعرض عليه لا يمنع السماع
اي فيسمعها ويعرض عليه فقد قال بعض الاولياء انه صلى الله عليه وسلم
يحضر مجالس الذكر وان بعضهم اجتمع به فهو صلى الله عليه وسلم روح
جسد الكونين اه عبد الرحمن اج وقرر بعضهم نقلا عن ج ع المزبور
ان المعتمد ان الملك يبلغ الصلاة للنبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة وغيرها

ولا

ولا يسمع الا اذا كان في الحجرة النبوية بحيث لو كان حيا لسمع ذلك فراجعه
ومن دخل الخ خرج ما لو كان جالسا فليس له ان يقوم يصلي الى قرع
الخطيتين ولو حال الدعا للسلطان كما قاله ج وقالم ر في الفتاوى
وليس له ان ينتشر صلاة ما بقي شيء من توابع الخطبة قال الشهاب م ر
اذا شرع في الدعا جاز له ان يقوم ليصلي اه ويمكن حمل كلامهم عليها
اذا تمت اركان ولم يبق الا امر الجايز وكلام غيره على ما اذا بقي شيء من
اركانها فليتامل اه عبد الرحمن والمعتمد الحرمة مطلقا لان التوابع ملحقة
بالاركان او وهو جالس بينهما وكذا اجلوسه حال الاذان
وحصلت الفضيلة اي سواء نواها ام لا لحصولها بدون نيته فالم ينهها
فاذا نهاها لم تصح الصلاة ولم تنعقد كما صرح به سم على المنهج
قم يحتاج لجواب والجواب ان الجالس يراعوا وجها لا تفوته التحية
الا ان طال الفصل ويجب ايضا تخفيف الصلاة لخوف زاد عج الوا
عمدا بطلت صلاته لاعراضه لغير الخطيب واما هو فله سجدة التلاوة
اذا قرا اية بخلاف الحاضرين كما تقدم وقال قل الاولى اسقاط هذه الكلمة
اه اقتصر على الواجب قال م ر وفي شرحه عقب ذلك وفيه نضل والفرق
بينه وبين ما استدل به واضح وج قال وجه ان المراد به ترك التطويل
عرفا اه بحروفه تتمة اي في ثلاث مسايل ما يحصل به ادراك
الجمعة وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف وعدمه وما يجوز للمزحوم
وما يمتنع من ذلك اه ركعة اي ولو بادراكه راكعا قال وفي شم ولو ادرك
الركعة بتمامها مع الامام ركوعها وسجدتيها اه ولو ملفقة كما في مسيلة الرحمة
الاتية او سلامه اي الامام وبين ان يحرم بها ويلغزها فيقال لنا منفرد
يصلي بعد الزوال صلاة مفروضة يحرم فيها وينوي اي المدرك للامام
بعد ركوع الثانية وجوبا خلافا لفي الانوار فقال ينوي الجمعة جوازا قال
شيخ الاسلام والوجوب هو المعتمد وجمع الشهاب زيادة القليوبي نقل
الجواز على ما اذا كانت مستحبة او غير واجبة عليه كالمسافر والعبد والوجوب

نعم وشرعت